والشام) ، . واستمر الوضع كذلك حتى العام ١٨٩١ م . ولكن بناء على معلومات يوردها غرانوت فانه لم تبق هناك اراض عامة في منطقة دمشق ، وكذلك في عدة مناطق في سوريا وفلسطين[٦٧] ، حين انشئت دائرة تسجيل مستقلة في بيروت ، تتبع دفتر خاقاني العاصمة مباشرة[٦٨] . فكانت النتيجة ان تحول تسجيل الاراضي في كل من سنجقي عكا ونابلس الى دائرة تسجيل اراضي بيروت .

ولكن تسجيل الاراضي (تطويبها) في فلسطين لم يبدأ عمليا الا بين الاعوام ١٨٦٨ ــ ١٨٧٣ م[٦٩] . اي بعد صدور نظام الطابو باكثر من سبع سنوات . واستمرت عمليات التسجيل حتى نهاية العهد العثماني ، دون ان يتم تسجيل كافة الاراضي ، بعد ان اقتصرت تلك العمليات على مناطق دون اخرى وبمساحات محدودة . واذا ما حصلت عملية التسجيل فان المسجل لم يكن يسجل او يؤكد ، في اي فترة ، على وحدة اقليمية متكاملة او حتى في حدود قرية كاملة. وكانت النتيجة ، ان دفاتر الطابو لم تشر الى حالة ملكية الارض تماما[٧٠] . كان التسجيل يتم عادة بذكر الارض المسجلة ضمن حدود معينة ، تعتبر ملكا للمالك المسجل ، حيث كانت الارض تسجل ، وتحدد ، على سبيل المثال ، اما ضمن طريق عام ، او جبل ، او تلة وما شابه ذلك[٧١] .

وهذا النقص في التسجيل العام ، الخاص بملكية الفلاحين ، دفع هؤلاء الى وضع لم يركزوا معه انتباههم الى ضرورة الحصول على التاكيدات الرسمية باثبات حقوقهم بسندات ، فاهملوا عملية التسجيل . فكان البدوي عندما يقال له ، على سبيل المثال ، انه بالطابو يؤيد حقه في الارض ، يشير الى سيفه ويقول « بهذا لا بغيره يؤيد الحق »[٧٢] ، وهذا راجع اما الى جهل الفلاحين بالقوانين من جهة وعدم الاهتمام بالتسجيل من قبل الدوائر الرسمية نفسها ، من جهة اخرى ، واما الى شكوك الفلاحين ، في التسجيلات الرسمية ، بصفة . كما وجد الفلاحين في مثل هذا القانون والامتناع عن تسجيل اراضيهم بموجبه عذرا من اجل الامتناع عن دفع الضرائب والمفهومات الجديدة للدولة ، مما دفع بالكثيرين منهم الى انكار حقوق ملكيتهم للارض ، ليتجنبوا دفع الضرائب والرسوم التي يفرضها القانون الجديد .

ومع تشدد التنظيمات العثمانية الخاصة بتسجيل الاراضي ، ازداد التردي في اوضاع الفلاحين ، اذ اعتبرت الدولة مالكة لرقبة الاراضي الزراعية ، التي يقتضي تسجيلها فرض رسوم وضرائب جديدة عليها ، عدا عن ثمن البدل والاعشار ، التي كانت تستوفى عينا ، كذلك وضعت السلطات قيودا على بعض الاراضي ، ومنعت انتقالها بالوارثة او التوصية بها لاحد ، « مما حدى بالكثير من القرى للتنازل عن املاكها لاصحاب النفوذ من اجل حمايتهم من الظلم اللاحق بهم ، نتيجة بطش الحكام والمرابين ، واخذوا ثمنها بضع عباءات وفلايين ، او قلة من البن او رطلا من الدخان او آلة من البقلاوة »[٧٣] . واتبع بعض الفلاحين اسلوبا آخر ، وذلك بالتقليل من مساحة اراضيهم المزروعة عند تسجيلها ، وذلك تهربا مما قد يترتب على مسجلي المساحات الواسعة من ضرائب ، وخوفا من أن يكون التسجيل بمثابة مقدمة للريف (نظام روماني ؛ كان يفرض الضرائب الكثيرة على اصحاب المساحات الواسعة ،) ولذلك يفرض ضرائب مالية باهظة على اصحاب الاراضي ، وما يتبع ذلك من التزامات مالية وعسكرية نحو الدولة[٧٤] .

ومن سيئات هذا القانون ايضا ، انه اوكل الى المتصرفين في الالوية والسناجق تشكيل لجان خاصة للقيام بعملية المسح والتطويب . وكان من ضمن اعضاء تلك اللجان مخاتير القرى او المتنفذين فيها ، والذين كانوا يكلفون بوضع لوائح باسماء سكان القرية واراضيها . واسندا بحاجة الى الاطالة ، في كيفية عمل هذه اللجان ، والتي غالبا ما كانت تقوم بتسجيل الاراضي اعتباطيا او نظريا ، وفي احيان كثيرة بعيدا عن الارض المنوي تسجيلها . واذا حصل وحضرت هذه اللجان الى مكان التسجيل ليكون تقدير الارض بالنظر ، بالعين المجردة ، من قبل اللجنة . واذا اختلفت التقديرات بشانها فتتم التسوية ، اما بترجيح رأي الاغلبية فيها ، او تكون الغطرة والحيل هي الوسيلة للقياس والتسجيل ، او تعلق العملية كلية[٧٥] . وعليه فان نسبة قليلة فقط من السكان قامت بتسجيل اراضيها ، وكانت اغلبية هؤلاء من الذين لا يخضعون لقانون الخدمة العسكرية ، حيث سجلت الارض اما باسم رجل ميت ، او على اسم شخص وهمي ، او تجار محليين او نساء ، او المشايخ الذين كلفتهم الدولة جمع الضرائب[٧٦] .

وكان الفلاح الفلسطيني ، في تلك الفترة ، يئن من العجز المالي نتيجة تراكمات الضرائب والرسوم والديون .